Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

داخل في هذا النوع من المقايسة، هذه المقايسة التي لها ملاذها ومنافعها ولها أخطاؤها ومخاطرها[13].

II - التأويل بالبرهان:

1 - قوانين التأويل:

اعترف ابن رشد، قبل، بأن بعض التمثيل يقيني؛ وعليه فإن هذا اليقين يدخله إلى مجال البرهان، وليس هذا مستغرباً، إذ القياس الشمولي الأرسطي، - وخصوصاً نظرية الحد الأوسط - مبنية على نظرية التناسب الأفلاطونية[14]، وإن ابن رشد الخبير بفلسفة أرسطو ما كانت هذه المسألة لتغيب عنه؛ ولذلك، فإننا نجد البيان - عنده - ممتزجاً بالبرهان، والبرهان مندمجاً في البيان. وهذا ما سوغ لنا أن ندعوه التأويل بـ«**البُرْهان**»نحتاً من كلمتي البرهان والبيان.

خصص ابن رشد **فصل المقال و الكشف** لتناول إشكال التأويل، وأصحّ تأويل - في نظره - هو ما ينتج عن القياس المنطقي الذي هو أتم أنواع القياس، على أن للقياس المنطقي أجزاء ومقدمات لا بد من معرفتها، ولكن معرفتها تحتاج إلى مران ومراس طويلين، فإن معرفة المنطق وآلياته هي معرفة صنف خاص من الناس، ألا وهو الخاصة. وأما أنواع القياس الجدلي والقياس الخطابي والقياس المغالطي فهي وسيلة الجمهور للجدل والإقناع والإيهام. وهذه القسمة قائمة على أن «طباع الناس متفاضلة في التصديق، فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان، إذ ليس في طباعِهِ أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية[15]، والأقاويل البرهانية هي نتاج للعقل الذي معرفته قطعية وكونية، ولذلك لا يخالف ما هو معرفة قطعية وكونية، وهو الشرع، فـ«الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد عليه»[16].

على أن هناك نصوصاً شرعية يأتي ظاهرها مخالفاً للمعرفة العلمية البرهانية القطعية الكونية، وهذه النصوص يجب تأويلها بنقلها من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة

(13) أغلب ما ورد في هذا الكتاب مبني على روح المقايسة.

(14) انظر ما سيأتي في الفصل اللاحق.

(15) ابن رشد، فصل المقال، ص 34.

(16) ما تقدم، ص 35.